برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩- ١٩٩٨/١٠/٢٢

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - كمبوديا ٦٠٣٨

المعونة الغذائية للإنعاش وإعادة التأهيل في كمبوديا

تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج**	٢٤ ١٨٩ ٩٥٢ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٤٠ ٨٨١ ٣٢٦ دولارا
التكلفة الإجمالية	٤١ ٢٣٩ ٠٨٥ دولارا
عدد المستفيدين	١ ٢٩٩ ٤٠٠ مستفيد
مدة المشروع	سنتان (من ١٩٩٩/١/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١)

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٨٨٥ ٣ ريلا كمبوديا في يونيو/ حزيران ١٩٩٨.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/8-B/2
21 September 1998
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات الإقليم: Ms. J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف: 066513-2209

منسق عمليات كمبوديا: R. Egendal رقم الهاتف: 066513-2551

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

استراتيجية الإنعاش: السياق والأساس المنطقي

تحليل الأوضاع

١- أجاز **المجلس التنفيذي** مخطط الاستراتيجية القطرية لكمبوديا في دورته العادية الثالثة في عام ١٩٩٦. وجرى التأكيد في مخطط الاستراتيجية القطرية على أن كمبوديا "تكافح في سبيل التغلب على آثار الصدمة التي خلفها نظام بول بوت، إذ اختلّت البنية الأساسية الاقتصادية، ونظم الإنتاج، والخدمات الاجتماعية، بل والصلات الأسرية والأواصر التي تربط بين الجماعات اختلالا شديدا". وتجلت آثار هذه الصدمة في مؤشر التنمية البشرية عن عام ١٩٩٧ حيث ترد كمبوديا في المرتبة الثالثة والخمسين بعد المائة من بين ١٧٥ بلدا في العالم مرتبة بحسب هذا المؤشر.

٢- وعقب الانتخابات الوطنية التي أجريت برعاية **الأمم المتحدة** في عام ١٩٩٣، خطت كمبوديا خطوات إيجابية في سبيل البدء في إعادة البناء والتنمية على الصعيد الوطني بدعم قوي مقدم من المانحين والمنظمات غير الحكومية **ومنظومة الأمم المتحدة**. وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت الحكومة الملكية في كمبوديا خطتها الأولى للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، التي انطوت على وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية إنمائية للسنوات الخمس المقبلة. ويتواصل تنفيذ هذه الخطة على الرغم من العقبات الناجمة عن شح الموارد الحكومية.

٣- وكجزء من هذه الخطة، أصدر مجلس الوزراء في عام ١٩٩٦ أمرين فرعيين فيما يخص مساعدة **البرنامج** المقدمة للتنمية الريفية. وكان أولهما يعنى بإنشاء لجان إقليمية للتنمية الريفية، وأفرقة مشتركة بين الإدارات الحكومية ومكلفة بمهام خاصة للعمل تحت إشراف حكام المحافظات. ومكن الأمر الفرعي الثاني من تشكيل لجان التنمية القروية عن طريق انتخابات شعبية في إطار الجماعات المحلية. وتشق كلتا الهيئتين – اللجان الإقليمية واللجان القروية – طريقها تدريجيا لتشكل قنوات رئيسية لتخطيط أنشطة التنمية الريفية وتنفيذها في كمبوديا.

٤- بيد أن الانتفاضة السياسية التي حدثت في يوليو/تموز ١٩٩٧ أعاقت الجهود المبذولة للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية. وتشمل المعوقات الناجمة عن ذلك النزوح المستجد بالنسبة لما يربو على ١٠ ٠٠٠ أسرة[١] في المحافظات الشمالية الغربية، وقيام المانحين الرئيسيين بوقف العمل في المشروعات الإنمائية، وخسران الاستثمارات الجديدة والعمالة في المناطق الريفية. وتقرر من ثم إجراء انتخابات وطنية في كمبوديا في ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٩٨. وعلى ذلك، جرى وقف العمل بمعظم المشروعات التي بدئت في عام ١٩٩٧ إلى حين ظهور نتائج هذه الانتخابات.

٥- ومن سخريات القدر أن الأحداث السياسية الوطنية أسفرت عن تحرر مجموعة من المواقع والانسحاب العسكري من بعض المعاقل التي كان يسيطر عليها الخمير الحمر، مما أدى إلى فتح عدد من المناطق والفئات السكانية لأول مرة لوكالات المعونة الدولية. ويشكل ذلك تحديا للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة **للبرنامج**، للإسراع بتوفير الإغاثة، والاتصالات، والإنعاش وإعادة التأهيل الأساسيين للفئات السكانية المعزولة التي كانت تحت سيطرة الخمير الحمر سابقا.

٦- وظل حضور **البرنامج** مستمرا في كمبوديا منذ عام ١٩٧٩. وأجري في عام ١٩٨٩ توسيع نطاق برنامج المساعدة لتوفير ٣١ ٠٠٠ طن من الأغذية للإغاثة الطارئة على مدى ثلاث سنوات لنحو ١٩٠ ٠٠٠ نازح تقريبا. وفضلا عن

(١) يبلغ عدد أفراد الأسرة في المتوسط ٥,٢ أفراد.

ذلك، شرع **البرنامج** في تنفيذ عملية تغذية الفئات السكانية الضعيفة وعدد محدود من أنشطة الغذاء مقابل العمل، وذلك بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الكمبودية، وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية، **ومنظمة اليونيسيف**. وبلغت عمليات صرف مبالغ المعونة الغذائية أوجها في عام ١٩٩٣ حيث زادت على ٠٠٠ ٨٥ طن سنويا، إذ قدم **البرنامج** معونة غذائية لما يربو على ٠٠٠ ٣٧٠ من اللاجئين العائدين. وفي عام ١٩٩٤، أدمجت مختلف العمليات في عملية واحدة لتشكل عملية الإغاثة الممتدة ٥٤٨٣ "تقديم المعونة الغذائية لإعادة التأهيل في كمبوديا". وفي الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ وزع البرنامج ٩٦٦ ١٨٩ طنا من المعونة الغذائية[1]، بما مقداره في المتوسط ٤٩٢ ٤٧ طنا سنويا. وفي إطار التوسع الحالي، أي التوسع الثالث، لعملية الإغاثة الممتدة ٥٤٨٣، تبلغ التزامات **البرنامج** ٨٩٠ ٦٦ طنا من الأغذية، قيمتها ٣٧,٨ مليون دولار. وكانت عملية الإغاثة الممتدة هذه نهجا استراتيجيا متطورا ومبتكرا لتحقيق التواصل في عملية الانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل. وتحولت مساعدة البرنامج تدريجيا من حصص غذائية مقدمة للإغاثة الطارئة إلى مجموعة متنوعة من أنشطة الغذاء مقابل العمل والتغذية التكميلية. وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧، وزعت ٨٥ في المائة من السلع المقدمة من البرنامج عن طريق أنشطة الغذاء مقابل العمل على مستوى القرى في المناطق المستفيدة.

٧- وفضلا عن هذا الانتقال إلى الغذاء مقابل العمل، هنالك دلائل إيجابية تدل على تحسن مستوى الاكتفاء الذاتي لدى الفقراء من الكمبوديين. وبصفة عامة، أخذ اعتماد الفئات الضعيفة والفقراء على المعونة الغذائية يتناقص على نحو مطَّرد؛ ففي عام ١٩٩٣ كان الفرد من الأسر الضعيفة والنازحين يتلقى على وجه التقريب ٨٠ كيلو غراما من الأرز، والأسماك، والزيت في شكل إغاثة طارئة. وبحلول عام ١٩٩٦ كان متوسط الكمية السنوية من المعونة الغذائية التي يتلقاها المشاركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل لا يتعدى ٦٧ كيلو غراما حسبما تبين من استقصاء أسري قائم على المشاركة. وسجلت المعونة الغذائية المقدمة للإغاثة الطارئة في كمبوديا انخفاضا حادا ومطردا، إذ انخفضت من أكثر من ٠٠٠ ١٠٣ طن في عام ١٩٩٣ خلال عودة ٠٠٠ ٣٧٠ لاجئ كمبودي من تايلاند إلى ٢١١ ١ طنا في عام ١٩٩٧ على الرغم من استمرار مشكلات النزوح.

٨- تيسر الأغذية مقابل انعدام الأمن الغذائي: بالنظر إلى أن الاقتصاد الكمبودي يقوم على الزراعة، فإن المؤشر الرئيسي للأمن الغذائي في كمبوديا يتمثل في إنتاج الأرز. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ أحرز تقدم ملموس في كل من إنتاج الأرز على الصعيد الوطني وتسجيله في الإحصاءات المحصولية الوطنية للأرز، حيث أبلغ عن تحقيق فائض وطني مقداره ٠٠٠ ١٢٩ طن من الأرز المضروب في موسم ١٩٩٦/١٩٩٧، من مجموع الإنتاج الوطني البالغ ٣,٤ ملايين طن متري من الأرز غير المقشور(**منظمة الأغذية والزراعة/البرنامج**). وانخفض الإنتاج مرة ثانية في موسم ١٩٩٧/١٩٩٨ نتيجة للجفاف الذي اقترن بإعصار النينو في عدد من المحافظات. وتبين نظرة فاحصة أن أقل من ٢٥ في المائة من الكوميونات (أي الأقسام الإدارية الفرعية) التي تزرع الأرز، حيث يعيش قرابة ١٥ في المائة من السكان، تنتج ٧٥ في المائة من الفائض. ومن ثم فإن الإمداد بالأغذية على الصعيد الوطني يعتبر كافيا، إلا أن مشكلات التوزيع تظل قائمة في عدد كبير من المجتمعات المحلية. ولا يمكن القول بأن البلد ككل أو أن مجموعة كبيرة من الأسر الفرادى تتمتع بالأمن الغذائي في الوقت الحاضر؛ فعلى الصعيد الوطني، يتسم إنتاج الأرز بمواطن ضعف عميقة لا تزال تتسبب في انعدام الأمن الغذائي الهيكلي. أما على الصعيد الأسري والمجتمعي المحلي، فتوجد مجموعة أخرى من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بصورة متكررة بل ومزمنة.

---

(1) بما في ذلك المساهمات المقدمة عبر قنوات التعاون الثنائي التي يتولى **البرنامج** إدارتها في إطار عمليات الإغاثة الممتدة.

٩- وظلت أسعار معظم المنتجات الغذائية ثابتة نسبيا في كافة أرجاء البلد حتى مايو/أيار ١٩٩٨. وسجلت أسعار الأرز الذي يشكل الغذاء الرئيسي ارتفاعا بنسبة ١٠٠ في المائة خلال السنة (إذ ارتفع سعر الكيلو غرام من ٧٦٥ ريلا بعد حصاده في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ إلى ١ ٤٣١ ريلا في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧)، حيث بلغ متوسط سعر الكيلو غرام ٣٥ سنتا أمريكيا. ثم زادت الأسعار بصورة حادة في مايو/ أيار ١٩٩٨ مع تخفيض قيمة الريل بنسبة ٢٠ في المائة مقابل الدولار، وبما يقارب ٥٠ في المائة من قيمته منذ يوليو/تموز ١٩٩٧. ويضر هذا التخفيض خصوصا بالفقراء الكمبوديين الذين يشترون حوائجهم ويتقاضون أجورهم بالريل. (على أن دولار الولايات المتحدة يمثل أيضا عملة متداولة قانونا حيث تجرى معظم المعاملات التجارية بالدولار). ولما يئن الأوان بعد لمعرفة ما إذا كانت زيادات الأسعار هذه ظاهرة قصيرة الأمد من الظواهر التي تسبق تنظيم الانتخابات أم أنها تشكل اتجاها أكثر خطورة وأطول أمدا.

١٠- ورهنا بتوطيد دعائم السلام بصفة دائمة وتنظيم انتخابات مرضية، يتوقع تجدد تحسينات البنية الأساسية، وإتاحة مزيد من فرص العمل والتجارة، وخصوصا بالنسبة لمزارعي الأرز في الأراضي المنخفضة. أما مدى وصول هذه التحسينات إلى أفقر الجماعات المحلية وأكثرها عزلة، فيظل أمرا مطروحا للبحث فيه.

تقدير الاحتياجات

١١- أنشأ مكتب **البرنامج** في كمبوديا في عام ١٩٩٦ وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وتتمثل المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها تحليل هشاشة الأوضاع في قياس مخاطر انعدام الأمن الغذائي وتقييم قدرات مجموعة معينة من السكان على التصدي لهذه المخاطر. وتشمل التقنيات المستخدمة لهذا الغرض ما يلي: (أ) الخرائط المحوسبة من نظام المعلومات الجغرافية؛ (ب) التقديرات السريعة للفقر الريفي؛ (ج) البيانات المستقاة من استقصاءات منظمة، بما في ذلك الاستقصاء الاجتماعي الاقتصادي لكمبوديا (الذي أجري بالاشتراك بين برنامج **الأمم المتحدة** الإنمائي، وبنك التنمية الآسيوي، ووزارة التخطيط)، واستقصاء أوضاع التغذية (الذي أجرته **منظمة اليونيسيف** بالاشتراك مع وزارة الصحة) في إطار المساعدة التقنية الإقليمية؛ (د) وتقديرات إنتاج الأرز استنادا إلى الغلات وعمليات المسح على مستوى الكوميونات؛ وذلك بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة. ويتجلى مدى فعالية هذه العملية في طلب الوكالات الوطنية والدولية الأخرى وإقبالها على بيانات نظام المعلومات الجغرافية التي يوفرها **البرنامج**.

١٢- وفي عام ١٩٩٦، بيّن الاستقصاء القطري المتعدد المؤشرات ارتفاع معدلات سوء التغذية بصورة مفرطة (أقل من -٢ من الانحراف القياسي) في أوساط الأطفال دون سن الخامسة، حيث تبين أن ٥٢,٤ في المائة يعانون من نقصان الوزن؛ و٥٦,٤ في المائة يعانون من توقف النمو الطبيعي؛ وأن ١٣ في المائة يعانون من الهزال المتوسط أو الشديد. وتبين أن المعدلات أعلى بكثير في المناطق الريفية. ويرتفع معدل نقصان الوزن بحيث تبلغ ذروته الأولى ٥٨,٧ في المائة لدى الفئة العمرية ١٧-٢٣ شهرا، ويرتفع معدل توقف النمو الطبيعي بحيث تبلغ ذروته الأولى ٦٤,٣ في المائة لدى الفئة العمرية ٤٨-٥٩ شهرا، بينما يبلغ معدل الهزال ذروته (١٤,٥ في المائة) لدى الفئة العمرية ١٢-١٧ شهرا.

١٣- وفي حين أن تفشي حالات توقف النمو الطبيعي ونقصان الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة يعتبر ظاهرة متوطنة في كمبوديا بأسرها، فإن الاستقصاء القطري المتعدد المؤشرات الذي أجري في عام ١٩٩٦ أدى بصورة واضحة إلى ظهور بعض الأنماط التي تساعد في تحديد الفئات المستفيدة من **البرنامج**. وعلى الرغم من أن أطفال الأسر التي ترأسها النساء ينعمون بمستوى تغذوي أعلى من غيرهم، فإن هنالك فارقا حادا يفرق بين النساء رئيسات الأسر اللائي تتجاوز أعمارهن ٣٥ سنة وبين رصيفاتهن اللائي تقل أعمارهن عن ٣٥ سنة. وذلك أنه حيثما ترأس النساء دون سن الخامسة والثلاثين الأسر، يكون متوسط الوزن للأطفال في سن س مثلا - ٢,٠٢٤١ من الانحراف القياسي، أي أقل

بكثير من المتوسط الوطني البالغ – ١,٨٣٥٥ من الانحراف القياسي. وتبين أن هنالك فارقا آخر بين الأسر التي تقيم في مناطق تقع في حدود كيلو مترين من الطرق الرئيسية المحسنة والأسر التي تعيش في مناطق أبعد من ذلك الحد. وستمكن الاستقصاءات الإضافية الراهنة التي تضطلع بها **منظمة اليونيسيف** بالاشتراك مع **البرنامج** من الوصول إلى استنتاجات أدق.

١٤- وتتمثل إحدى المشكلات الخطيرة التي يواجهها فقراء الريف في الاستدانة خلال السنة لتغطية احتياجاتهم من الأرز. وفي حين أن هذا الأسلوب يؤدي غرضه باعتباره استراتيجية قصيرة الأجل للتغلب على المصاعب، فإنه ينطوي على مخاطر مالية غير مقبولة نظرا لأسعار الفائدة البالغ مقدارها ١٠٠ في المائة والتي تحمل عادة على قروض الأرز, وتمثل مشكلة الاستدانة في المناطق الريفية لسد حاجات المعيشة اليومية أمرا مألوفا في كافة أرجاء البلد؛ ففي الكوميونات المستفيدة من **البرنامج**، بلغ متوسط الأسر القروية التي اقترضت لسد الاحتياجات اليومية وظلت مدينة لأكثر من ثلاثة أشهر خلال العام الماضي ٣٠,٢ في المائة. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى للتغلب على المصاعب والتي تنطوي على مخاطر غير مقبولة العمل في أراضي المناطق التي زرعت فيها الألغام، والهجرة الطويلة الأجل بحثا عن العمل، وبيع الأراضي الجبري.

١٥- ويجلب انفتاح الاقتصاد الكمبودي عديدا من الفرص والمزايا الجديدة للشعب الكمبودي. بيد أن من سوء الطالع أن من غير الممكن حتى الآن تحقيق توازن بين سياسة الاقتصاد المفتوح والتدابير اللازمة لتمكين الشعب الكمبودي من المشاركة الكاملة في الإنعاش الاقتصادي – بما في ذلك التعليم، والتدريب في مجال اكتساب المهارات، والخدمات الصحية. والأخطر من ذلك أنه ليست هنالك إمكانات لحماية أولئك المعرضين لسبب أو آخر لمخاطر الإيذاء الجسدي (كالنساء وأطفال الشوارع) أو الذين يفتقرون إلى نظم الإعالة (بمن فيهم مرة ثانية عديد من الأطفال والمسنين المنعزلين). وتدعو الحاجة إلى بذل كثير من الجهود لتعبئة الموارد المحلية، وتوفير الخدمات ونظم الدعم المطلوبة. وفي غضون ذلك هنالك عدة منظمات غير حكومية ناشطة، مع أنها تعمل عموما بموارد غير كافية للمساعدة بالقدر اللازم.

١٦- يشكل السل خطرا رئيسيا في كمبوديا، حيث تقدر نسبة تفشي هذا المرض بمعدل ٥٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ وهو أعلى معدل في منطقة جنوب شرق آسيا. ومع التسليم بهذه الحقيقة، شرعت الحكومة في عام ١٩٩٤ في العمل ببرنامج لمكافحة السل على الصعيد الوطني. ويهدف برنامج مكافحة السل إلى الحد من انتقال العدوى عن طريق تحسين معدل العلاج واستبانة حالات الإصابة بالسل. ويجري بمساعدة **البرنامج ومنظمة الصحة العالمية** توفير علاج كيميائي قصير الأجل يمكن ملاحظة نتائجه على نحو مباشر لمعالجة ما يربو على ٩٠ في المائة من مرضى السل الذين يزاولون استشارة الأطباء في ١٢٠ عيادة متخصصة في مجال مكافحة السل في كافة أنحاء البلد. ويمثل مرضى السل من المناطق الريفية والحضرية في الغالب الأعم أشد الفئات فقرا داخل مجتمعاتهم المحلية. وفي حالة عدم استكمال المرضى دورة العلاج التي تستغرق ستة أشهر، قد تظهر أنواع جديدة من السل تقاوم الدواء في كمبوديا وتنتشر بصورة شاملة وتكون عواقبها وخيمة على الصحة العامة. وكذلك ينتشر فيروس/مرض الأيدز بسرعة في كمبوديا حيث تقدر نسبة المصابين فعلا بالأيدز نحو ٢,٣ في المائة من الراشدين من السكان، وهي أعلى نسبة في جنوب شرق آسيا.

١٧- تشكل الأمية ظاهرة متوطنة في الريف الكمبودي بأسره، مما يزيد تعقيد مشكلات المناطق المستفيدة. ومكنت عمليات المسح التي أجراها **صندوق الأمم المتحدة للسكان** ووزارة التخطيط من تقدير معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الجنسين على الصعيد الوطني، حيث خلصت إلى أن نسبة الأمية لدى النساء الريفيات تبلغ ٤٣ في المائة مقارنة بأمية الذكور التي تبلغ ٢٥ في المائة. وترتبط الأمية في المناطق الريفية ارتباطا وثيقا باستخدام موانع الحمل، ففي عام ١٩٩٥ لم يكن استخدامها يتجاوز ١٣ في المائة، بما في ذلك الاستعانة بالأساليب التقليدية لمنع الحمل. وشرعت وزارة شؤون

المرأة ووزارة التربية في برامج الرعاية الصحية / المباعدة بين فترات الحبل وتوسيع نطاق محو الأمية في إطار الجماعات المحلية، وذلك بدعم من **منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبرنامج** قصد تحسين نوعية الحياة للنساء في المناطق الريفية.

١٨- وتتكون الأغذية الرئيسية لمعظم السكان الريفيين في كمبوديا من الأرز، والأسماك، ومنتجات الأسماك، وتستكمل بالخضر والفواكه الموسمية. وقد يتفاوت مدى تيسر الفواكه والخضر تفاوتا كبيرا رهنا بمصادر المياه خلال موسم الجفاف. ويتمثل وقود الطبخ كله تقريبا في الحطب والفحم النباتي. ويجري جمع معظم حطب الوقود من الأشجار السريعة النمو في مناطق الغابات المتدهورة. وفي الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة البعلية، تقطع الأسر مسافات تصل إلى ثمانية كيلو مترات بحثا عن حطب الوقود، نظرا لأن الإمدادات المحلية منه تنفد بسرعة.

١٩- وغالبا ما تكون الكوارث التي تحل بكمبوديا في شكل جفاف وفيضانات. ويشكل كل منهما خطرا على الأمن الغذائي الأسري، والإقليمي، بل والوطني. وأسفر تحليل تناول معدل هطول الأمطار على مدى ١٥ سنة في محافظة كامبونغ ثوم في إطار مشروع مخطط يموله بنك التنمية الآسيوي عن تقدير خطر الجفاف بأنه يقع مرة كل أربع سنوات.

٢٠- **الاعتبارات ذات الصلة بالجنسين:** في كل الأحوال ترتفع نسبة النساء إلى الرجال بصورة غير متناسبة، حيث تقدر نسبة الأسر التي ترأسها النساء بنحو ٢٧ في المائة من مجموع الأسر. غير أن نسبة الأسر التي ترأسها النساء لا تخضع لأي نمط جغرافي أو ديمغرافي واضح نظرا لأنها تعزى إلى حد كبير إلى حركة السكان والوفيات بأعداد كبيرة خلال الحرب وإبان نظام الخمير الحمر **(صندوق الأمم المتحدة للسكان** / وزارة التخطيط، استقصاء عام ١٩٩٦**)**.

٢١- ومكنت مجموعة مقابلات التركيز على الفئات التي أجراها **البرنامج** مع الرابطات النسائية من تحديد مدى تأثير الفقر وانعدام الأمن الغذائي على النساء، والعمل بنتائج هذه المقابلات في تحديد الفئات المستفيدة من **البرنامج**. ولحسن الحظ لا توجد عوائق دينية، أو ثقافية، أو ذات صلة بالمواقف السلوكية في سبيل مشاركة النساء. وكما هو الحال في عديد من البلدان، تقدر النساء الأغذية المقدمة في شكل أجور أو حوافز حق قدرها من حيث قيمتها الغذائية. ويحول عبء العمل المعيشي الواقع على النساء دون سفر كثير منهن بعيدا بحثا عن العمل. ومن ثم فإن نهج عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش القائم على مشاركة الجماعات المحلية يعتبر ملائما للغاية.

المستفيدون

النشاط الأول: أنشطة إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة تأهيلها

النشاط ١	عدد المستفيدين في السنة
(أ) عملية الطوارئ الممتدة (للنازحين منذ أمد بعيد ومستوطنات العائدين)	١٨٧ ٥٠٠
مناطق المصالحة (الخمير الحمر سابقا)	٥٢ ٠٠٠
(ب) الفقراء في ظل الفقر المزمن	٣١٢ ٠٠٠
المجموع (النشاط الأول)	**٥٥١ ٥٠٠**

(أ) المستفيدون في المناطق المعنية بالإغاثة الممتدة: النازحون منذ أمد طويل؛ واللاجئون السابقون الذين يعيشون في مستوطنات جديدة؛ والذين تم استيطانهم منذ عهد قريب/النازحون سابقا؛ والأسر التي انصرفت عن حركة الخمير الحمر والتي تعيش في مناطق المصالحة

٢٢- حدد **البرنامج** النازحين، واللاجئين السابقين الذين يعيشون في مستوطنات جديدة، باعتبارهم فئات سكانية جديرة بأن تحظى باهتمام خاص. وذلك أن نحو ١٨٧ ٥٠٠ كمبودي تقريبا لا يزالون خارج نطاق الإحصاءات الرسمية، ويواجهون مخاطر استثنائية. وتعني عبارة "المستفيدين من الإغاثة الممتدة" التي يستخدمها **البرنامج** هذه الفئة. وينطوي هذا العدد على انخفاض ملموس مقارنة بعام ١٩٩٣ حيث كان أكثر من ٣٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين العائدين و١٨٠ ٠٠٠ من النازحين يتلقون المساعدة. ويشمل المستفيدون المعنيون بهذا النشاط السكان الذين كانوا نازحين خلال فترة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات واللاجئين الذين تم استيطانهم من جديد منذ عهد قريب. وتتولى مكاتب **البرنامج** القائمة في المحافظات الموازنة بين تقديرات السكان، وذلك بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية وسلطات المحافظات، وجمعية الصليب الأحمر الكمبودية. ويجري استيفاء الأرقام بصفة منتظمة بحسب الكوميونات والاحتفاظ بها في قاعدة بيانات تنطوي على إحالات جغرافية.

٢٣- وتعاني أشد الأسر افتقارا إلى الأمن الغذائي في حالات الإغاثة الممتدة من عدم إتاحة الأراضي الزراعية لها ومن العرضة المستمرة للنزاعات الدنيا. وفي حين أن كثيرا من الأسر في المناطق المستفيدة من الإغاثة الممتدة قد اتخذت استراتيجيات مرنة للتغلب على المصاعب فيما يخص العمالة المأجورة والهجرة، فإن هذه الاستراتيجيات تخفق عند نشوب نزاعات جديدة تزعزع القرى والمستوطنات المؤقتة التي تعيش فيها هذه الأسر. وتكمن فوائد المعونة الغذائية عن طريق عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المقترحة في كل من الأمن الغذائي الأساسي، ومشاركة الأسر في الأنشطة التي تساعد على توفير مصادر دخل أخرى غير زراعة الأرز.

٢٤- وتتمثل فئة سكانية جديرة بأن تفيد بصفة خاصة من هذه العملية في الأسر التي تعيش في المناطق التي كانت تحت سيطرة الخمير الحمر سابقا، والتي كانت معزولة عن العالم الخارجي إلى أن انضمت إلى الحكومة في الفترة بين

أغسطس/آب ١٩٩٦ ومايو/أيار ١٩٩٨. وفي حين أن الحصول على تقديرات دقيقة ما زال متعذرا نتيجة للمشكلات الأمنية وعدم تيسر سبل الوصول إليها، قدر **البرنامج** عدد المستفيدين من المعونة الغذائية من هذه الفئة بنحو ٥٢ ٠٠٠ شخص. وسيدرج هؤلاء السكان في تحليل هشاشة الأوضاع الذي يعتزم **البرنامج** إجراؤه في أواخر عام ١٩٩٨ فيما يخص المنطقة المشمولة بعملية الطوارئ الممتدة. وتشمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تقديم المساعدة للمقيمين في "مناطق المصالحة" هذه.

٢٥- ستجري في أواخر عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩ عودة ٣٩ ٠٠٠ لاجئ على وجه التقريب ممن كانوا في تايلند حتى يوليو/تموز ١٩٩٨. وستتطلب عديد من هذه الأسر مساعدات للإقامة من جديد في ديارها. ويتوقع توفير الحصص الغذائية للعودة لهذه الفئة قبل انتهاء التوسع الثالث من المشروع الراهن ٥٤٨٣. وبناء على معلومات واردة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، سيعاد توطين الغالبية من هؤلاء اللاجئين في مناطق المصالحة أو في مناطق محددة باعتبارها مستفيدة من عملية الطوارئ الممتدة.

(ب) المستفيدون في مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن أو المتكرر: الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة المطرية؛ ومناطق الأشجار الخفيضة والغابات المتدهورة

٢٦- بينما يعمل ما يزيد على ٨٥ في المائة من السكان في إنتاج الأرز، فإن نسبة السكان الذين يعتمدون على هذا المحصول باعتباره مصدر الدخل الرئيسي لديهم لا تتجاوز ٣٠ في المائة. واستنادا إلى أنواع الغطاء النباتي، والإحصاءات الزراعية، وبيانات المسح الاجتماعي الاقتصادي، حُدّدت خمس مناطق للأمن الغذائي في كمبوديا (الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة المطرية؛ ومناطق الأشجار الخفيضة والغابات المتدهورة؛ والشواطئ النهرية؛ والغابات؛ وأسواق المراكز الحضرية). ويمكن تحديد مناطق الأمن الغذائي من تحديد العوامل مثل إزالة الغابات وعدم كفاية تنمية الموارد المائية بمزيد من الدقة من حيث تأثيرها على الأمن الغذائي. وحدد **البرنامج** اثنتين من هذه المناطق (وهما الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة المطرية ومناطق الأشجار الخفيضة والغابات المتدهورة) للاضطلاع بأنشطة التأهيل والإصلاح ولمساعدة الجماعات المحلية التي تواجه مشكلات حادة نتيجة لانعدام الأمن الغذائي المزمن أو المتكرر في هذه المناطق. وبناء على العمليات السابقة المعنية بتحديد المستفيدين وتنفيذ المشروعات، يقدر **البرنامج** أن قرابة ٥٠ في المائة من الأسر التي توجه إليها الفوائد ستتطلب القيام بأنشطة الغذاء مقابل العمل لمدة عامين، وأن النسبة المتبقية البالغة ٥٠ في المائة ستتطلب تقديم مساعدات لمدة عام واحد، رهنا بالتغيرات الطارئة على إنتاج الأرز ومدى تيسر مصادر أخرى للدخل.

٢٧- **مميزات الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة المطرية:** يعتمد معظم السكان على موسم رطب وحيد دون ري لزراعة الأرز الذي يشكل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل لديهم؛ وتنقسم الأراضي إلى حيازات صغيرة مستقلة؛ وتكمل الدخول الزراعية بمجموعة متنوعة من الأنشطة الموسمية؛ وتتسم هذه المناطق بأراضيها المنبسطة نسبيا واستغلال هذه الأراضي لزراعة الأرز وفقا لنظام الزراعة الكثيفة. أما سمات هشاشة الأوضاع، فهي: الإنتاج الزراعي الريفي دون الوسط؛ وانخفاض غلات الأرز بنسبة تزيد على ١٠ في المائة مقارنة بغلاته في العام المنصرم؛ والتوسع في اعتماد استراتيجيات تنطوي على مخاطر عالية فيما يخص التغلب على المصاعب، بما في ذلك الديون الطويلة الأجل في سبيل الغذاء.

٢٨- حددت قرابة ٦٠٠ ٥٧ أسرة في الكوميونات الواقعة في الأراضي المنخفضة في مناطق الزراعة البعلية للإفادة من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه. وتعيق هذه الأسر قلة تنمية الموارد المائية، وقلة الطرق الفرعية المحسنة للوصول

إلى الأسواق، وعدم تيسر سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي حين أن متوسط نصيب الفرد من إنتاج الأرز يبلغ ٤١٢ كيلو غراما، فإن الجماعات المحلية المقرر لها أن تستفيد من هذه العملية لا يتجاوز إنتاجها في المتوسط ٣٩٥ كيلو غراما.

٢٩- **مميزات مناطق الأشجار الخفيضة/الغابات المتدهورة:** يعتمد سكان هذه المناطق في كسب الدخل على موارد الغابات المتدهورة والعمالة المأجورة؛ وكذلك على زراعة الأرز بصورة محدودة لا تكفي لسد الاحتياجات السنوية. وتعيش الأسر المعدمة عموما في هذه المناطق. على أن سبل المعيشة في هذه المناطق معرضة لانخفاض موارد الغابات نتيجة لاستغلالها. وتتمثل السمات المميزة لهشاشة الأوضاع فيما يلي: في مناطق الأشجار الخفيضة والغابات المتدهورة في المرتفعات الواقعة في أطراف الغابات، انخفضت الدخول الناجمة عن المنتجات الحرجية غير الخشبية في كثير من الكوميونات بسب مشكلات الإتاحة الناجمة عن زيادة قطع الأشجار بصورة غير قانونية وانخفاض الموارد. ولا تتاح موارد الغابات إلا لما للسكان المعنيين، ويعتمد هؤلاء السكان على استراتيجيات تنطوي على مخاطر فيما يخص التغلب على المصاعب.

٣٠- وتعيش في مناطق الأشجار الخفيضة/الغابات المتدهورة ٤٠٠ ٣٢ من الأسر المعنية في جماعات حيث يشكل بعدها عن الأسواق والخدمات أحد أكبر المعوقات في سبيل الأمن الغذائي، وتسجل الاستدانة أعلى مستوياتها في هذه المناطق؛ ففي المتوسط تزيد الأسر المدينة لسد الاحتياجات المعيشية عن ٣٥ في المائة، كما تقع أكثر من ٩٠ في المائة من القرى على مسافات تزيد عن كيلومترين من الطرق الرئيسية.

٣١- وتتمثل فئة ناشئة من المستفيدين في الأسر المتأثرة سلبا بممارسات قطع الأشجار في المحافظات الشمالية الشرقية في كمبوديا. وبينما تدعو الحاجة إلى مزيد من المعلومات عن مدى المشكلات التي تواجهها الجماعات المحلية، توحي البحوث الأولية التي أجراها **البنك الدولي** وبعض المنظمات غير الحكومية بأن الجماعات المحلية المتاخمة لمناطق قطع الأشجار آخذة في طريق حرمانها شيئا فشيئا من سبل المعيشة الأساسية وإمدادات الأغذية.

النشاط الثاني: تحسين نوعية الحياة لأضعف الفئات (٥٠٠ ٤٨ مستفيد سنويا)

٣٢- ستشمل الفئة المستفيدة من أنشطة تحسين نوعية الحياة مرضى السل، والأميات، وأطفال الشوارع، والمراكز المعنية بالبتر والأعضاء الاصطناعية، وأفراد الأسر الفقيرة الذين يتلقون تدريبا في مجال المهارات عن طريق المنظمات غير الحكومية ووزارة شؤون المرأة، والمسنين المنعزلين.

النشاط الثالث: الإغاثة الطارئة قصيرة الأجل/الإغاثة الفورية للحد من الجوع (٠٠٠ ٥٠ مستفيد سنويا)

٣٣- دأب **البرنامج** طيلة فترة مساعدته لسكان كمبوديا على التصدي ليس فقط للكوارث الطبيعية، وإنما للجوع المفرط أيضا كلما حدث ذلك وحيثما وقع. وإجمالا، يحتفظ **البرنامج** بسجل واضح لمساره يبين قدرته على الاستجابة بصورة سريعة، وفعالة، وعملية لحالات العجز الغذائي. ويشارك **البرنامج** أيضا في هيئتين متصلتين بهذا المجال، وهما اللجنة الوطنية الحكومية لإدارة الكوارث، وفريق الاستجابة الطارئة الذي يضم وكالات **الأمم المتحدة**، وبعض المنظمات غير الحكومية، وجمعية الصليب الأحمر الكمبودية.

علاقات التشارك

٣٤- إن التعاون مع المشروعات التي تضطلع بها وكالات **الأمم المتحدة** وغيرها من المشروعات التي يمولها المانحون يمثل الركيزة التي تقوم عليها عمليات **البرنامج**. وقد تشكلت علاقات تشارك وتعاون مع كل من مشروعات الحكومة ومبادرات وكالات **الأمم المتحدة** على مدى فترة حضور **البرنامج** في كمبوديا. ويتعاون **البرنامج** مع مشروع البنية الأساسية الريفية الذي يضطلع به **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منظمة العمل الدولية** في تشييد الطرق الريفية والبنية الأساسية للري في الكوميونات المستفيدة من عمليات **البرنامج** في أربع محافظات في الشمال الغربي من كمبوديا. وسيتواصل العمل حتى عام ١٩٩٩ في المشروع الثلاثي الأطراف – أي مشروع إصلاح الطرق الفرعية – الذي تضطلع به الوكالة الألمانية للائتمان الريفي، **والبرنامج**، ووزارة التنمية الريفية. ويعتزم **البرنامج** والمنظمة الدولية غير الحكومية CARE الاضطلاع ببرنامج تعاوني يركز على تشييد البنية الأساسية للإمداد بالمياه ونقلها، وتنويع الإنتاج الزراعي، وتسخير الغابات للتنمية الاجتماعية في مقاطعة ميزانغ، في محافظة بري فينغ، التي تعتبر إحدى أشد المناطق عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وتعاون **البرنامج** والوكالة الألمانية للتعاون الفني في إنشاء بنوك الأرز، ومشروعات الأمن الغذائي، وفي تقاسم بيانات وأنظمة نظام المعلومات الجغرافية. ويجري التعاون حاليا بين **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** في رسم خرائط الفيضانات بالاستعانة بصور الساتل RADARSAT، وكذلك في تعزيز قدرات وزارة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فيما يخص تقييم المحاصيل ورفع التقارير بشأنها. ويقدم **البرنامج** دعمه لبرنامج وزارة شؤون المرأة المعني بالمباعدة بين فترات الحبل والمول من **صندوق الأمم المتحدة للسكان**، ولبرنامج معني بمحو أمية النساء تموله **منظمة اليونيسيف**، و**منظمة اليونسكو**. ويدعم **البرنامج** أيضا منظمة جامعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال المعرضين للمخاطر، وهي منظمة End Child Prostitution, Abuse and Trafficking. وفي مناطق المصالحة، سيعمل **البرنامج** بالتعاون الوثيق مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**، وبرنامج التأهيل والتجدد الكمبودي.

خطة التنفيذ

الغاية والأهداف

٣٥- تتمثل الغاية المنشودة عموما من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه في تحقيق الأمن بصفة مستديمة في أوساط الفقراء الجوعى، وذلك على نحو متزامن مع تعزيز أشكال التماسك الاجتماعي والمساندة الظاهرة من جديد.

٣٦- وتمشيا مع بيان رسالة **البرنامج**، ستتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) بناء وإصلاح الأصول الأساسية، وتيسير المصالحة وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الفقراء؛

(ب) الإسهام في تحسين نوعية الحياة؛

(ج) توفير الإغاثة الفورية من الجوع لفئات محددة من السكان غير قادرة مؤقتا على تلبية احتياجاتها الأساسية من الأغذية.

٣٧- ستجري الموافقة على الأنشطة الفرادى في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بناء "على تقديم عروض مجملة على حدة، يشتمل كل منها على ميزانيات مفردة وعلى مزيد من المعلومات التفصيلية مثل الفئات التي توجه إليها هذه الأنشطة، ومؤشرات الرصد، ومعايير القياس المحددة وفقا لطابع النشاط المعني.

أنشطة الإنعاش

المجالات الرئيسية للمساعدة وأنواع المساعدة

٣٨- ستقدم المساعدة عن طريق العناصر الثلاثة التالية:

(أ) إنعاش الجماعات المحلية وإعادة تأهيلها

- الأشغال المدنية والتنمية القروية؛ الغذاء مقابل الإنعاش، وتطوير البنية الأساسية والنهوض بها؛ والرقع الحرجية للجماعات المحلية؛ واعتماد تحسينات زراعية؛ وتكوين طاقة رأسمالية أو زيادة الطاقة الرأسمالية لبنوك الأرز/البذور.

(ب) تحسين نوعية الحياة

- تحويل الدخل لصالح المنخرطين في الأنشطة التدريبية ذات الصلة بالتنمية؛
- تقديم حوافز لمرضى السل لحفزهم على استكمال علاجهم؛
- التغذية المباشرة للفئات الضعيفة التي تجري مساعدتها للخروج من دائرة العرضة للمخاطر؛
- توزيع رسائل التوجيه الصحي على الذين يتلقون المعونة الغذائية.

(ج) الإغاثة الطارئة قصيرة الأجل/الإغاثة الفورية من الجوع

- تقديم الإغاثة للحد من الجوع إلى الفئات الضعيفة المتروكة دون عون وإلى ضحايا الطوارئ.

أنشطة إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة تأهيلها

٣٩- **التركيز الاستراتيجي:** ستوجه هذه الأنشطة وفقا للهدف المتمثل في المساعدة على بناء الأصول المادية وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الفقراء. وعوضا عن مفهوم الغذاء مقابل العمل الأضيق نطاقا، ستستخدم في هذا الإطار عبارة الغذاء مقابل الإنعاش لتظهر الخيارات الأوسع نطاقا. وسيراعى في ذلك بعدان اثنان؛ ففي المناطق التي تشملها عمليات الطوارئ الممتدة، سيتمثل الهدف في توفير البنية الأساسية المادية: (أ) للذين يجري استيطانهم من جديد في قراهم الأصلية أو في مواقع جديدة؛ (ب) وللذين أصبحوا منقطعين عن المجرى الرئيسي للاقتصاد الوطني. أما في المناطق المستفيدة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة، فستمكن نواتج الغذاء مقابل الإنعاش من التغلب على مواطن الضعف الهيكلية التي تتسم بها الاقتصادات الريفية والتي تسبب انعدام الأمن الغذائي على نحو متكرر أو مزمن – أو تزيد الأحوال سوءاً. وفي كلتا الحالتين، سيكون الهدف هو إعطاء دفعة لتحريك الاقتصادات الريفية في هذه المناطق، وتيسير مصالحة الجماعات المحلية بعد سنوات من الاضطراب، والعزلة، والإهمال.

٤٠- وسيؤدي **البرنامج** في المناطق التي تشملها عملية الطوارئ الممتدة بصفة خاصة دورا رئيسيا في مساعدة السلطات المدنية على بسط حضورها بصورة سريعة وفعالة في المناطق المفتوحة للمصالحة منذ عهد قريب، واعتماد نهج عملي لمساعدة السكان المستفيدين من عملية الطوارئ الممتدة.

٤١- **الأهداف والنتائج المنشودة:** سيكون الهدف من أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش مزدوجا؛ فالهدف المباشر سيتمثل في الحد من انعدام الأمن الغذائي. ولن تفرض على المستفيدين الذين يتقاضون أجورهم في شكل أغذية تحمل التكاليف المترتبة على المعاملات، وستكون أجورهم ثابتة لا تتأثر بتقلبات الأسعار. وسيتمثل الهدف العام – الناتج – في تسارع عملية التنمية الريفية. وسيتحقق ذلك عن طريق زيادة أصول البنية الأساسية الضرورية. وستعتمد الفوائد المجنية على نوع المخطط لكنها ستشمل التكامل على نحو أوثق مع الأسواق (تحسين الطرق وصيانتها)؛ وتوفير الوقت في جلب الماء، وتحسين الأحوال الصحية، وزيادة الأغذية والدخول الناجمة عن البستنة، والإنتاج الحيواني (برك وآبار الجماعات المحلية)؛ وتحقيق زيادات مستديمة في الأمن الغذائي نتيجة لزيادة الإنتاج بصورة موثوقة (منشآت التحكم في المياه).

٤٢- **استراتيجية التنفيذ:** في بداية السنة، يُزود الشركاء المنفذون، والإدارات الإقليمية للتنمية الريفية، والمنظمات غير الحكومية بقائمة الكوميونات المستفيدة. ويجتمع موظفو الإدارات الإقليمية للتنمية الريفية أو المنظمات غير الحكومية مع لجان التنمية القروية (وتمثل لجان التنمية القروية أدنى مستويات الهيكل اللامركزي للحكومة فيما يخص تخطيط التنمية الريفية)، أو لجان القرى في جميع القرى الواقعة في إطار الكوميونات المستفيدة، وذلك قصد إعلامهم بعملية المشاركة اللازمة في اختيار مشروعات الغذاء مقابل الإنعاش. وتجري مناقشة قضايا متعددة في اجتماعات القرى، بما فيها الاحتياجات ذات الأولوية، وأنواع الأنشطة، ومداها، ومشاركة الفئات الضعيفة، والمساواة بين الجنسين، ومساهمة الجماعات المحلية، وملكية الجماعات المحلية وخطط الصيانة الخاصة بها. ويجري التقييم الأولي للمقترحات بصفة مشتركة بين كافة الشركاء، أي بين ممثلي الجماعات المحلية، وموظفي المكتب الفرعي للمكتب القطري **للبرنامج** المسؤولين عن الرصد الميداني، والشريك المنفذ، والإدارات الإقليمية للتنمية الريفية أو المنظمات غير الحكومية. وبناء على توافق الآراء، يُعدّ اتفاق تحدد فيه تفاصيل النشاط المعني، بما في ذلك عدد الأسر المشاركة فيه، والحصص الغذائية، وحجم المخرجات من العمل، إلى جانب المواصفات الفنية التي يعدها الشريك المنفذ ويوافق عليها فني **البرنامج** المسؤول عن الرصد. ومن ثم تدرج تفاصيل المشروع في قاعدة بيانات مشروعات **البرنامج**. ويتولى أعضاء الجماعة المحلية مهمة الإشراف على النشاط اليومي، بينما يتولى الشريك المنفذ رصد هذا النشاط يوميا. ويضطلع موظفو **البرنامج** بزيارات منتظمة للرصد والتحقق من سير المشروع وجودته الفنية. ولدى اكتمال النشاط المعني، تتولى الجماعة المحلية والشريك المنفذ تقييم الناتج النهائي للمشروع، ثم يضطلع موظفو **البرنامج** بصفة مستقلة بالتحقق من تقييم الناتج النهائي هذا. وعندما يتم الاتفاق على الناتج النهائي، تعد الوكالة المنفذة طلبا بالأغذية ويجب أن يحصل هذا الطلب على موافقة رئيس المكتب الفرعي للمكتب القطري **للبرنامج**.

٤٣- يعتمد **البرنامج** استراتيجية مزدوجة لضمان وصول الأغذية إلى المستفيدين المعنيين بأنشطة الغذاء مقابل الإنعاش، وهي:

(أ) نطاق الأنشطة: يتطلب متوسط حجم النشاط عمل ٨٩٠ مستفيدا أو ١٧٠ أسرة على وجه التقريب، وما يقارب ٢١ طنا متريا من الأرز وما يكمله من الأسماك والزيت. وتكون ٩٠ في المائة تقريبا من مجموع المعونة الغذائية المقدمة في إطار هذا العنصر قاصرة على جماعة محلية (قرية) واحدة كل مرة. ومن الاستثناءات الهامة التي تخرج عن هذه القاعدة مشروعات تحسين الطرق التي تدعمها **منظمة العمل الدولية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والوكالة الألمانية للائتمان الريفي، إذ يمكن للمعونة المقدمة في إطارها أن تشمل عددا يصل إلى خمس قرى.

(ب) التوجيهات الإجرائية: بناء على الخبرة المكتسبة خلال السنوات الأربع الماضية، وضع **البرنامج** نظاما لمراقبة الأداء خطوة فخطوة، بما في ذلك عقد جلسات مع الجماعات المحلية للاختيار التمهيدي، وعمليات استعراض العمل، وإعلام الجمهور خلال عمليات توزيع الأغذية.

٤٤- وسيعنى عنصر آخر من عناصر الغذاء مقابل الإنعاش بإبرام اتفاق بشأن الصيانة لمدة سنتين مع الجماعات المحلية المستفيدة لإجراء التحسينات اللازمة على نحو ثابت. وقد أثبتت **منظمة العمل الدولية** أن الصيانة المستمرة على المستويات الدنيا، خلال العامين الأولين من تشييد الأشغال الأرضية، تعزز استدامة التحسينات. وستمكن الالتزامات المعقودة بشأن الصيانة الأولية من إتاحة الفرصة للقرى والسلطات المحلية لاعتماد روتين للصيانة المحلية.

٤٥- وحسنت الحكومة الكمبودية في الآونة الأخيرة أيضا التزامها بعملية إزالة الألغام وذلك عن طريق تخصيص الأراضي للأسر الريفية النازحة. ويجري هذا العمل بدعم من المجتمع الدولي للمانحين، و**الأمم المتحدة**، والوكالات الدولية المعنية بإزالة الألغام، و HALO Trust، حيث يضطلع بالتنسيق العام مركز العمل على إزالة الألغام التابع للحكومة الكمبودية. وسيعمل **البرنامج** بالتعاون الوثيق مع المركز الكمبودي للعمل على إزالة الألغام على تحديد الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام في إطار المناطق المستفيدة من عملية الطوارئ الممتدة.

٤٦- وستسند مهمة اختيار وتعاقب القوى العاملة في أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش إلى لجان التنمية القروية، حيثما توجد هذه اللجان. ويجري ذلك بصورة مرضية فيما يخص اختيار السكان الأشد حاجة للعمل في إطار المشروعات الجاري تنفيذها. ولدعم هذه العملية، سيعد **البرنامج** مبادئ توجيهية محددة لوزارة التنمية الريفية لتمكينها من وضع الخطوط العريضة لمعايير الفقر. وفي المناطق التي لا توجد فيها لجان للتنمية القروية ستعطى هذه المبادئ التوجيهية لرؤساء القرى التقليديين. وتؤكد **منظمة العمل الدولية** أن النساء يشاركن بصورة تلقائية في أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش، إذ يمثلن ما يتراوح بين نحو ٤٠ في المائة و٦٠ في المائة من العاملين. وسيتمثل هدف **البرنامج** في مشاركة النساء بنسبة ٤٥ في المائة على الأقل. وسيستفيد من منجزات الأنشطة جميع سكان المقاطعات الفقيرة المختارة الداخلة في نطاق تأثير البنية الأساسية الإنمائية.

٤٧- ويعتزم **البرنامج** العمل مع **منظمة اليونيسيف** والبرنامج الوطني لمكافحة الأيدز على النهوض بالتوعية فيما يخص فيروس/مرض الأيدز عن طريق توزيع رسالة صحية مبسطة على الذين يتلقون المعونة الغذائية وذلك خلال عمليات توزيع الأغذية. ويمكن مد هذا النشاط ليشمل نشر رسالة جديدة بشأن تغذية الطفل، ويمكن **لمنظمة اليونيسيف** صوغ هذه الرسالة عقب التحليل الكامل لبيانات المسح الذي تضطلع به.

تحسين نوعية الحياة

٤٨- **التركيز الاستراتيجي:** سينصب التركيز الاستراتيجي لهذا النشاط على تحسين الحالة التغذوية ونوعية الحياة لأضعف الفئات في الظروف الحرجة من حياتهم، وتعزيز الاعتماد على الذات لدى هذه الفئات.

٤٩- **يقدم البرنامج مساعدته للأنشطة التالية:** البرنامج الوطني لمكافحة السل الذي تضطلع به وزارة الصحة؛ وبرامج محو الأمية والمباعدة بين فترات الحبل التي تضطلع بها وزارة شؤون المرأة؛ والبرامج التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب في مجال المهارات ومساعدة الفئات الضعيفة؛ ومشاغل المعاقين البتر وعمل الأعضاء الاصطناعية.

٥٠- أدت مساعدة **البرنامج**، على نحو ما ورد في تقييم **منظمة الصحة العالمية** الذي تناول هذه المساعدة في عام ١٩٩٦، دور الحافز الرئيسي في حفز المرضى على تكملة علاجهم المطول الذي تستغرق مدته أربعة إلى ثمانية أشهر، وبذا مكّن من علاج ٩٠ في المائة من الحالات المعروفة، والحد من مخاطر ظهور أنواع جديدة من السل تتسم بمقاومة الدواء. وعن طريق الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف**، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة التربية، تتولى نساء قرويات مسؤولات عن التدريب تنظيم صفوف دراسية لمحو الأمية وتسيير هذه الصفوف، ولا يتقاضى المعلمون المتطوعون لمحو الأمية أي أجر من الحكومة. ودعما لبرنامج محو أمية النساء الذي تضطلع به وزارة شؤون المرأة، سيتلقى المتطوعون ١٠ كيلو غرامات شهريا من حصص الأرز لحفزهم على التدريس في إطار الكوميونات التي يقيمون فيها، ولمساعدتهم أيضا في الترويج للفوائد العملية لمعرفة القراءة والكتابة.

٥١- وعلى الرغم من أن برنامج المباعدة بين فترات الحبل الذي يضطلع به **صندوق الأمم المتحدة للسكان**/وزارة شؤون المرأة لا يتطلب سوى قدر محدود من مساعدة **البرنامج**، فإنه يؤثر تأثيرا محسوسا على تحسين نوعية حياة النساء الفقيرات اللائي يتلقين النصح والإرشاد والتعليم من متطوعات مدربات. والحال أن الفقراء الريفيين، ولاسيما الأطفال والنساء منهم، محرومون من المهارات الكفيلة بأن تجعلهم مكتفين ذاتيا. وظل **البرنامج** طيلة العامين الماضيين يساعد ٣٨ من الشركاء الذين يقدمون إلى هؤلاء النساء والأطفال التدريب المهني والتدريب على المهارات بهدف إيجاد فرص العمل وتحقيق الدخول الإضافية.

٥٢- **دور المعونة الغذائية وطرائقها:** ستؤدي المعونة الغذائية أربعة أدوار في تحسين نوعية الحياة؛ ففي المقام الأول، سيوفر الغذاء لمرضى السل تحقيقا لما يلي: (أ) توفير تغذية ملائمة لهم خلال فترة علاجهم في المستشفيات؛ (ب) ولحفزهم على تكملة علاجهم في العيادات الخارجية. ثانيا، ستجري تحويلات الدخل من الأغذية لصالح المتطوعين المدربين من المعلمين في مجال محو الأمية والمسؤولين عن رعاية الأطفال، المعنيين بحملة محو الأمية التي تضطلع بها الحكومة. ثالثا، ستقدم حوافز للمتطوعين المدرَّبين للعمل مستشارين في مجال المباعدة بين فترات الولادة. رابعا، ستتولى المنظمات غير الحكومية الشريكة تغذية الفئات الضعيفة من المستفيدين العاملين مع هذه المنظمات، باعتبارها تغذية تكميلية مباشرة للفئات الضعيفة التي تقدم إليها المساعدة للخروج من دائرة العرضة للمخاطر.

٥٣- **استراتيجية التنفيذ:** ستشكل المعونة الغذائية مساهمة في المبادرات الجارية التي تتولى تصميمها وتنفيذها الوكالات الشريكة. وعلى ذلك، سيكون دور **البرنامج** قاصرا على التحقق من الآتي: (أ) ملاءمة هذه المبادرات لبيان رسالة **البرنامج**؛ (ب) الحاجة إلى المعونة الغذائية باعتبارها عنصرا هاما للغاية؛ (ج) فعالية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الشريكة. وفيما يخص إمداد مرضى السل بالحوافز الغذائية، تربط **البرنامج** علاقات عمل ممتازة بوزارة الصحة و**منظمة الصحة العالمية**. ويتمثل مقياس نجاح هذا العنصر في عدد مرضى السل الذين تم لهم الشفاء. على أن ذلك يعتمد على مواصلة تقديم الحوافز الغذائية بل، وبقدر أكبر أهمية، على الدواء. ويرمي التنسيق بين **البرنامج** و**منظمة الصحة العالمية** إلى ضمان توفير عنصري الحوافز والدواء.

٥٤- سيحافظ **البرنامج** على علاقاته الوثيقة **بمنظمة اليونيسيف** والحكومة في سبيل إعداد استجابة ملائمة لمستويات سوء التغذية الشديدة الارتفاع لدى الأطفال في كمبوديا. ويتمثل الاستنتاج السائد في **البرنامج** في أن سوء التغذية هذا قد تفسره الأنماط والعادات الغذائية بصورة أقوى من إرجاع أسبابه إلى مجرد إتاحة الأغذية. إلا أنه إذا ما صدق تفسير البرنامج هذا، فإن الأمر يتطلب بذل جهود ضخمة في مجال تعليم التغذية.

الإغاثة الطارئة قصيرة الأجل – الإغاثة الفورية للحد من الجوع

٥٥- **التركيز الاستراتيجي:** سيركز هذا النشاط على إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، والاستجابة لحالات الجوع المفرط.

٥٦- **دور المعونة الغذائية وطرائقها:** على الرغم من انخفاض المتطلبات بصورة ملموسة مقارنة بالسنوات الماضية، فإن **البرنامج** يواصل تقديم الحصص الغذائية لإغاثة ضحايا النزاعات أو الكوارث الطبيعية بناء على دراسة كل حالة على حدة. وفي الغالبية العظمى من الحالات، تقدم حصص لمدة شهر واحد، لتمكين الأسر من استرداد قواها بعد خسائرها الأولية أو إعادة توطينها. وستوفر في إطار المعونة الغذائية حصص فورية للذين يعانون من أزمات تغذوية لأي سبب وفي أي موقع يسهل الوصول إليه – علما بأن المدة لا تتجاوز الحد الأدنى اللازم في هذه الحالة. وستكون الحصة العيارية الفردية اليومية مكونة من ٥٠٠ غرام من الأرز، و٢٠ غراما من الأسماك، و٣٠ غراما من الزيت النباتي و١٠ غرامات من الملح المزود باليود.

٥٧- **استراتيجية التنفيذ:** فيما يخص ضحايا الطوارئ المناخية والمتأثرين بكوارث جديدة بشرية المنشأ، سيعمل **البرنامج** بصفة رئيسية بالتشارك مع جمعية الصليب الأحمر الكمبودية. وفي حالات الاستجابة للأزمات التغذوية لدى الفئات الضعيفة التي لا تتلقى مساعدات إنمائية، سيعمل **البرنامج** بالتعاون مع الوكالات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية التي تتوافر لها إمكانات المساعدة، والاستعانة بهذه الوكالات والمنظمات في الاستجابة لهذه الأزمات.

٥٨- **الترتيبات الخاصة باستيفاء مؤشرات الإنذار المبكر وخرائط هشاشة الأوضاع:** سيحافظ **البرنامج** على شبكته الحالية المكونة من ثمانية مكاتب فرعية لمكتبه القطري بحيث تغطي كافة المناطق التي يرجح تأثرها بالطوارئ. وسيكون موظفو هذه المكاتب، بفضل شبكات المعلومات الواسعة النطاق المتاحة لهم، قادرين تماما على نقل إشارات الإنذار المبكر التي تنذر بالطوارئ الوشيكة الحدوث. يضاف إلى ذلك أن الروابط الجوهرية التي تربط **البرنامج** بالوكالات الأخرى التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة**، وبالشركاء المعنيين بالمساعدة الإضافية ستتيح **للبرنامج** الإحاطة تماما بما يجري.

٥٩- **اللاجئون العائدون:** في يوليو/تموز ١٩٩٨، كان زهاء ٣٩ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في معسكرات داخل الأراضي التايلاندية. ورهنا بإجراء انتخابات وطنية ناجحة، ينبغي لمعظم الأسر العودة إلى الوطن خلال الفترة بين أواخر عام ١٩٩٨ ومطلع عام ١٩٩٩. ويشمل سكان المعسكرات التجار، والأسر الريفية المحتجزة بين الفئات المتحاربة، وأسر مجموعات المقاومة التي تخشى التنكيل السياسي – ونتيجة للصعوبات التي تعترض سبل الوصول إلى فئات اللاجئين، لم تتمكن **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** من تحديد أعداد السكان المندرجين في كل من الفئات. ويقدم **البرنامج** للاجئين لدى عودتهم مجموعة كاملة من الحصص تتكون من ٢٠ كيلو غراما من الأرز، مع الكميات المكملة من الأسماك وزيت الطعام. وفي حالات عودة مجموعات سكانية إلى نفس الموقع، سيعمل **البرنامج** بالتنسيق مع برنامج التأثير السريع الذي تضطلع به **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** على تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل.

بناء القدرات

٦٠- تعتبر وزارة التنمية الريفية وزارة ناشئة نسبيا، إذ أقيمت في عام ١٩٩٤. وبالنظر إلى أن وزارة التنمية الريفية (على المستوى المركزي)، والإدارات الإقليمية للتنمية الريفية على مستوى المحافظات هي النظيرات الأساسيات **للبرنامج**، فإن بناء القدرات يشكل أمرا ذا أولوية. وفي هذا الصدد، يقدم **البرنامج** المساعدة على مستويات متعددة. ويجري عقد حلقات عمل تدريبية منتظمة لموظفي وزارة التنمية الريفية/الإدارات الإقليمية للتنمية الريفية،

وموظفي **البرنامج** الميدانيين، حيث تتناول هذه الحلقات موضوعات تتفاوت من تنمية الجماعات المحلية والمساواة بين الجنسين والتنمية، إلى الجوانب الهندسية التقنية لأنشطة الغذاء مقابل الإنعاش، مثل إقامة البرك، وحفر الآبار، وتشييد الطرق الريفية. وفضلا عن ذلك، يقدم **البرنامج** موارد وجزءا من وقت الموظفين لدعم موظفي الإدارات الإقليمية للتنمية الريفية البالغ عددهم ٩٤ موظفا، والمعينين باعتبارهم نظراء لبرنامج **البرنامج** على مستوى المحافظات، ومسؤولين عن تقييم مشروع الغذاء مقابل الإنعاش والإشراف عليه، إذ يعملون بالتعاون الوثيق مع موظفي **البرنامج** المسؤولين عن رصد الأغذية. وستواصل الوحدة التابعة **للبرنامج** والخاصة بتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها تدريب العاملين في شعبة التخطيط التابعة لوزارة التنمية الريفية في مجالات نظام المعلومات الجغرافية، ووضع الخرائط وتحليل هشاشة الأوضاع، والرصد والتقييم، بحيث تعد وزارة التنمية الريفية لتولي هذه المهام بالتدريج.

٦١- ويتمثل الشريك الرئيسي **للبرنامج** فيما يخص توزيع المساعدة الطارئة في جمعية الصليب الأحمر الكمبودية، إذ تمثل هذه الجمعية عضوا مركزيا في اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث. وقد لعب **البرنامج** و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** دورا هاما في إقامة اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، ويواصل **البرنامج** تقديم التدريب لموظفي جمعية الصليب الأحمر الكمبودية في مجالات إمداد ونقل الأغذية، وتخزينها، وتخطيط الطوارئ.

الرصد والتقييم

٦٢- يحتفظ المكتب القطري **للبرنامج** في كمبوديا ووزارة التنمية الريفية بنظام قواعد بيانات متكاملة مربوط بوضع الخرائط لمتابعة الأداء ومدى التأثير. ويشمل نظام قواعد البيانات العناصر التالية:

(أ) قاعدة بيانات المشروعات: وتحدد هذه القاعدة الأغذية لكل اتفاق، وعدد الأسر المشاركة، والأسر التي ترأسها النساء، وأنواع الأنشطة وأحجامها، وتواريخ التنفيذ. وترتكز هذه البيانات على بطاقات معلومات العقود المبرمة بشأن المشروعات والتي يعدها موظفو **البرنامج** المسؤولون عن الرصد.

(ب) قاعدة بيانات الشحنات والتوزيع: وتتابع هذه القاعدة عمليات توزيع الأغذية بالمقارنة ببيانات المشروع، كما تساعد في رصد حالة التنفيذ وتسجيل المستفيدين.

(ج) قاعدة بيانات الفئات والمناطق المستفيدة: تحدد هذه القاعدة حجم وموقع القرى المستفيدة من كل مشروع، وتقديرات مدى هشاشة الأوضاع الراهنة والمزمنة، واقتصادات الأغذية. وترتكز هذه البيانات على عمليات التقييم الريفي السريع، والمقابلات مع المجموعات السكانية المعنية، وبيانات نظم المعلومات الجغرافية المستقاة من شعبة الجغرافيا ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

(د) قاعدة البيانات الأساسية: وترتبط هذه القاعدة بمواقع المشروعات ومناطق الاقتصاد الغذائي، وسيستخدم المسح الأسري الجاري بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف** في رصد الحالة التغذوية ومؤشرات النواتج الاقتصادية.

(هـ) وسيعمل المكتب القطري **للبرنامج** أيضا مع الشركاء العاملين في الميدان على وضع مؤشرات الرصد بصفة محددة لتقييم الآثار المترتبة على مخرجات المشروعات من حيث زيادة الإنتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي في المقاطعات المختارة بأسرها.

٦٣- وفضلا عن نظام قواعد البيانات، سيمول البرنامج عمليتي تقييم خارجي سنويا. وتنطوي عملية التقييم الخارجي الأولي على استعراض المشروعات استعراضا تقنيا؛ أما العملية الثانية فتنطوي على تقييم قائم على مشاركة

المستفيدين لتحديد مدى رضاهم عن المعونة الغذائية، ورؤيتهم لها، ومدى إنجاز الأهداف المتوخاة منها، مشاركة النساء في كافة مراحل الأنشطة.

٦٤- **مناطق المصالحة والمناطق الأخرى المستفيدة من عملية الطوارئ الممتدة:** ستشمل المؤشرات الرئيسية للانتقال عدد ونسبة الأسر التي تعيش في قرى معلنة باعتبارها القرى التي تقيم فيها هذه الأسر بصفة دائمة؛ وحيازة الأراضي دون عوائق؛ ونسبة الأسر التي أزيلت الألغام من أراضيها.

- **المناطق المستفيدة التي تتسم بانعدام الأمن الغذائي بصورة مزمنة أو متكررة:** بالنظر إلى أن الحاجة تدعو إلى تعزيز قياس مدى التأثير، شرع **البرنامج** هذا العام بالتعاون مع **منظمة اليونيسيف**، وبمساعدة تقنية من جامعة تولان، في إجراء مسح أساسي لمناطق مشروعات **البرنامج/منظمة اليونيسيف**، مع التركيز على مؤشرات نواتج الأمن الغذائي (بما في ذلك مؤشر الكتلة البدنية للأنثى، ونسبة الإنفاق على الغذاء من مجموع المصروفات، وفقر الدم)؛ ومدى تيسر الخدمات؛ والرعاية الصحية للأمومة والطفولة؛ والقضايا الرئيسية المتعلقة بالمغذيات الدقيقة.

الاعتبارات المتعلقة بتمايز الجنسين

٦٥- تشكل قضايا الإنصاف بين الجنسين مجال أولوية في إطار علميات **البرنامج** في كمبوديا، إذ يرتفع عدد الأسر بصورة غير متناسبة في البلد. وفي عام ١٩٩٥، أعد **البرنامج** خطة عمل لتحسين التزاماته تجاه المرأة. وانطوى أحد المعالم الرئيسية في هذه الخطة على تعيين ست موظفات ضمن موظفي وزارة التنمية الريفية الميدانيين من نظراء **البرنامج**، مقارنة بغياب العنصر النسائي في الفترة السابقة. وبالمثل، زاد **البرنامج** خلال العام الماضي عدد موظفاته الميدانيات من أربع إلى ثماني موظفات، بمن فيهن اثنتان لرئاسة مكتبين فرعيين. وأتاحت هذه الخطوة الجريئة فتح الباب على مصراعيه لتعزيز المشاركة التامة للإناث من الموظفين في كافة مراحل تخطيط البرنامج وتنفيذه.

٦٦- وتمثل جزء آخر من خطة عمل **البرنامج** لتحسين التزاماته تجاه المرأة في توخي المساواة بين الجنسين فيما يخص تقديرات الاحتياجات. وتحقيقا لهذه الغاية، اشترك **البرنامج** ووزارة شؤون المرأة في رعاية مجموعة من المقابلات الجماعية للتركيز مع أعضاء الرابطات النسائية على مستوى المقاطعات في كافة المحافظات التي يعمل فيها **البرنامج**. وتركزت المناقشات بصفة محددة على مشكلات انعدام الأمن الغذائي لدى النساء في المناطق الريفية، وعلى كيفية تحسين الأمن الغذائي. وسجلت نتائج هذه المقابلات في محاضر وزعت على الموظفين، وعلى الوكالات الأخرى. ونتيجة لهدف **البرنامج** المتمثل في تحسين الأمن الغذائي لدى النساء، فإن جميع البحوث الميدانية، بما في ذلك المسح الأساسي وعمليات التقييم السريع، تشمل القضايا المتعلقة بالإنصاف بين الجنسين بصفة محددة فيما يخص سبل المعيشة، والحالة التغذوية، والصدمات، وحالات الإجهاد، واستراتيجيات التغلب على المصاعب. واستعانت وزارة شؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية في وضع خطط العمل الخاصة بها، بالبيانات التي جمعها **البرنامج** وصنفها بصورة مفردة بحسب الجنسين.

٦٧- وفي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ حضر موظفو **البرنامج** وموظفو وزارة التنمية الريفية حلقات عمل توجيهية مكثفة في مجال قضايا الجنسين والتنمية أتاحها البرنامج المعني بقضايا الجنسين والتنمية في كمبوديا والذي تموله هولندا. وفي الوقت نفسه، اضطلع **البرنامج** بتنقيح معايير رفع التقارير لإيضاح كل من مشاركة الأسر التي ترأسها النساء، والحصص التي تتلقاها هذه الأسر من الأغذية.

٦٨- وتشمل الخطوات التي يتعين اتباعها لمواصلة التقدم المحرز فعلا إدراج الأسس المحسنة للإنصاف بين الجنسين في تحليل هشاشة الأوضاع، والعمل بمؤشرات النواتج في الرصد والتقييم، وتعزيز تمثيل النساء على المستوى القروي.

استراتيجية الإنهاء

٦٩- سيجري تقييم برنامج الإنعاش وإعادة التأهيل خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠. وستستخدم التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى المعونة الغذائية المستمرة في تحديد شكل ومدى أي مساعدة أخرى يقدمها **البرنامج** إلى كمبوديا. وستمكن مدة العامين المقررة للعملية الحالية للإغاثة الممتدة والإنعاش من تراصف عمل **البرنامج** مع دورة البرمجة البالغة خمس سنوات والتي تتبعها الحكومة، وكذلك مع دورات البرمجة التي تتبعها الوكالات الأخرى **لمنظومة الأمم المتحدة** في البلد. وسيعد خلال عام ١٩٩٩ إطار عام لتقديم المساعدة إلى كمبوديا، وسيبحث خلال هذه العملية الدور الذي يمكن **للبرنامج** أن يؤديه في الجهود المنسقة **للأمم المتحدة** في هذا الصدد.

تقييم المخاطر

٧٠- إن أول غرض يفترض أن تؤديه عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، هو تعزيز العملية الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي. والثاني هو أن تظل الحكومة متمسكة بالمبادئ والأولويات والاستراتيجيات التي ترد خطوطها العريضة في خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأولى. ثالثا، يفترض أن تظل القدرات التقنية للحكومة ضعيفة وأن يتواصل الوفاء بمتطلبات التمويل الدولي للمساعدة التكميلية المقدمة من شركاء **البرنامج**. ويتمثل الاستنتاج النهائي، في عدم وجود كوارث مناخية تتطلب إعادة توجيه مساعدة **البرنامج** بشكل أساسي نحو الإغاثة الطارئة.

الاحتياجات من المدخلات

متطلبات المعونة الغذائية

٧١- ترد السلع المطلوبة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في الجدول التالي:

السلعة	الكمية (بالأطنان)
الأرز	٧٠ ٠٠٠
الأسماك	١ ٦٣٤
الزيت	٢ ٧٦٦
الملح	٧٠٤
المجموع	**٧٥ ١٠٤**

٧٢- **عمليات الشراء المحلي:** رهنا بتوافر السلع، سيجري شراء الأرز محليا بحيث يتسنى دعم السوق المحلية. وتشتمل الحصص الغذائية على الملح المزود باليود، ولذا ينبغي شراؤه محليا دعما لجهود **منظمة اليونيسيف**/الحكومة في سبيل إنتاج هذه السلعة محليا. وترد في الملحق الثالث تفاصيل الاحتياجات من الأغذية بحسب النشاط. وتضاهي كميات

الحصص الغذائية المقدمة في إطار أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش تقريبا قيمة الأجور التي تدفع للعمالة الريفية المؤقتة وغير الماهرة، والتي تقل عن دولار واحد في اليوم.

الموظفون

٧٣- ترد الاحتياجات من الموظفين في الملحق ٢ في إطار متطلبات تكاليف الدعم المباشرة. وسيتولى الموظفان المسؤولان عن المشروع الإشراف على الموظفين الوطنيين العاملين في ثمانية مكاتب فرعية ودعم هؤلاء الموظفين، حيث تضطلع هذه المكاتب الفرعية بالمسؤولية عن أنشطة **البرنامج** في ٢١ من المحافظات والبلديات البالغ عددها ٢٣ في البلد. وستغطي تكاليف الدعم المباشرة نصف تكلفة موظف إقليمي من موظفي وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وكذلك نصف تكلفة مسؤول إقليمي عن الاتصالات والمعلومات. وسيشغل منصب رئيس المكتب الفرعي في كل المكاتب الفرعية موظف وطني (ثلاثة مناصب) أو مساعد أخصائي برامج، يعاونه موظفون مسؤولون عن رصد الأغذية، ومسؤول تقني عن الرصد، وأمين مخازن للإشراف (على المستودعات التي يديرها **البرنامج** والتي تقع في خمس محافظات). وسيتولى واحد من متطوعي **الأمم المتحدة** توفير الدعم التقني والتدريب للموظفين الميدانيين العاملين في وزارة التنمية الريفية، والإدارات الإقليمية للتنمية الريفية، و**البرنامج**. وسيعمل متطوع آخر من متطوعي **الأمم المتحدة** المتخصصين في مجال التنمية الريفية مع الموظفين المسؤولين عن المشروعات.

المدخلات غير الغذائية

٧٤- ستتطلب المشروعات الصغيرة التي يجري تنفيذها عن طريق الغذاء مقابل الإنعاش توفير مواد البناء اللازمة للصرف، ومواد تسوية السطح اللازمة للطرق الفرعية، وأدوات الحفر. ولا تتطلب أنشطة تحسين نوعية الحياة والمساعدات الطارئة القصيرة الأجل توفير مدخلات إضافية غير غذائية. وينتظر تنفيذ ٧٠ في المائة تقريبا من كافة أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش عن طريق وزارة التنمية الريفية، دون تلقي مساعدة من المصادر الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية أو الوكالات الدولية الأخرى. وفي حالات توافر الشركاء المنفذين، تدرج المخلات غير الغذائية عادة في ترتيبات تقاسم التكاليف.

٧٥- **ترتيبات الإمداد:** سيزود المكتب القطري **للبرنامج** بموظف دولي للإمداد وثلاثة موظفين وطنيين مسؤولين عموما عن إدارة حركة السلع، ورفع التقارير، والشراءات المحلية. وسيحتفظ بخمسة مستودعات في المحافظات، تحت إدارة **البرنامج**. وظلت جمعية الصليب الأحمر الكمبودية توفر خدمات النقل لمواقع المشروعات منذ عام ١٩٩٢ بموجب عقد خدمات يبرم معها سنويا. ومن المتوقع أن يستمر توفير هذه الخدمات. وستسلم الأغذية إلى قرابة ٣٢٠ نقطة من نقاط التوزيع الأمامية الواقعة بالقرب من مواقع المستفيدين. أما الأغذية المقدمة لتحسين نوعية الحياة، فستوزع مباشرة على المراكز بحيث يجري التوزيع بصفة منتظمة مرة كل ثلاثة أشهر. وسيتولى **البرنامج** ووزارة التنمية الريفية رصد التوزيع.

٧٦- **تقاسم التكاليف:** ظلت الحكومة حتى الآن غير قادرة على تحمل حصتها من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة فيما يخص حركة السلع. ويكمن أحد التدابير التي يمكن استخدامها خلال فترة الانتقال في تحمل الحكومة جزءا من مسؤوليات الإدارة الداخلية للمعونة الغذائية (بعد الاستعراض الخارجي لبيان قدرتها على ذلك)، عن طريق التخزين مجانا في نقاط التوزيع الأمامية، وتوفير الوقود بأسعار مدعومة، وخدمات الشحن أو صيانة المركبات.

المساعدة التقنية

٧٧- ستكون الجهة الحكومية النظيرة فيما يخص أنشطة الإنعاش وإعادة التأهيل هي وزارة التنمية الريفية، والإدارات الإقليمية للتنمية الريفية على مستوى المحافظات. وفيما يخص مخططات التحكم في المياه (التي تشمل كلا من الصرف والري الصغير النطاق)، ستعمل وزارة التنمية الريفية بالتنسيق مع المديرية العامة للري، والأرصاد الجوية، والهيدرولوجيا، التابعة لوزارة الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك. ولكن بالنظر إلى ضعف قدرات الحكومة، سيعول **البرنامج** أيضا على علاقات التشارك في تنفيذ عدد من المشروعات الإنمائية الممولة بصفة منفصلة. ويشكل ذلك الطريقة الوحيدة المجدية لتوفير الموارد الإدارية، والتقنية، والمالية، والإشرافية الضرورية لضمان فعالية استخدام المعونة الغذائية بحيث تسفر عن مخرجات جيدة بالقدر الكافي لتحقيق أهداف الإنعاش.

اعتمادات الطوارئ

٧٨- يمثل توفير ١ ٨٣٠ طنا سنويا في إطار عمليات الإغاثة والطوارئ القصيرة الأجل اعتمادا مخصصا للحالات الطارئة للتمكين من الاستجابة العاجلة في حالات وقوع صدمات مفاجئة يتعذر التنبؤ بها، وتتطلب مساعدة غذائية ملحة. وفي حالات الطوارئ الوطنية، مثل حدوث فيضان ضخم، أو نزوح أعداد كبيرة من السكان بصورة مفاجئة، سيتيح اعتماد الطوارئ هذا الاستجابة الأولية إلى أن تجاز عملية طوارئ.

توصية المديرة التنفيذية

٧٩- توصي المديرة التنفيذية **المجلس التنفيذي** بإجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه. وترد تفاصيل التكاليف في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكلفة المشروع

	الكمية *(بالأطنان)*	متوسط التكلفة للطن الواحد	القيمة *(بالدولارات)*
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف – التكاليف التشغيلية المباشرة			
السلع الغذائية[1]			
– الأرز	٧٠ ٠٠٠	٢٧٠	١٨ ٩٠٠ ٠٠٠
– الأسماك	١ ٦٣٤	١ ٤٠٠	٢ ٢٨٧ ٦٠٠
– الزيت	٢ ٧٦٦	١ ٠٣٢	٢ ٨٥٤ ٥١٢
– الملح	٧٠٤	٢١٠	١٤٧ ٨٤٠
مجموع تكاليف السلع الغذائية	**٧٥ ١٠٤**		**٢٤ ١٨٩ ٩٥٢**
النقل الخارجي والمراقبة			٤ ٥١٧ ٧٤٠
– النقل البري والتخزين والمناولة		٦٠	٤ ٥٠٦ ٧٤٠
المجموع الفرعي للتكاليف التشغيلية المباشرة			**٣٣ ٢١٣ ٩٣٢**
باء – تكاليف الدعم المباشر (انظر التفاصيل في الملحق الثاني)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**٤ ٩٥٩ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**٣٨ ١٧٢ ٩٣٢**
جيم – تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**٢ ٧١٠ ٢٧٨**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٤٠ ٨٨٣ ٢١٠**
التكاليف التي تتحملها الحكومة			
– تكاليف الموظفين			١١٢ ٣٢٠
– تكاليف المكاتب			١٥٤ ٦٩٥
– تكاليف النقل			٨٩ ١١٠
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة			**٣٥٦ ١٢٥**
مجموع تكاليف المشروع (البرنامج والحكومة)			**٤١ ٢٣٩ ٣٣٥**
التكاليف التي يتحملها **البرنامج** معبرا عنها بالنسبة المئوية من مجموع تكاليف المشروع: ٩٩ في المائة			

[1] هذه تشكيلة أغذية افتراضية لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من **البرنامج** بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر *(بالدولارات)*

تكاليف الموظفين	
الموظفون الدوليون	١ ٣٣٤ ٠٠٠
متطوعو **الأمم المتحدة**	٨٤ ٠٠٠
الموظفون المهنيون الوطنيون	٨٤ ٠٠٠
الاستشاريون الدوليون وموظفو عقود الخدمات الخاصة	١١٢ ٨٠٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	١ ٠٠٢ ٦٠٠
المجموع الفرعي	**٢ ٦١٧ ٤٠٠**
خدمات الدعم التقني	
تقدير المشروع، والدراسات، والاستقصاءات المعنية به	١٥٠ ٠٠٠
تقييم المشروع	٤٩ ٠٠٠
الرصد المسند الى وزارة التنمية الريفية	٤٤٦ ٠٠٠
تدريب الموظفين النظراء	٣٧ ٥٠٠
تدريب موظفي **البرنامج**	٢٢ ١٠٠
المجموع الفرعي	**٧٠٤ ٦٠٠**
الأسفار وبدل الإعاشة اليومية	
الأسفار الخارجية	٤٤ ٠٠٠
الأسفار الداخلية	٢١٦ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٢٦٠ ٠٠٠**
نفقات المكاتب	
إيجار المباني	١٥٦ ٠٠٠
المرافق	٦٨ ٠٠٠
الاتصالات	٩٠ ٠٠٠
المعدات والأدوات المكتبية	٦٠ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٠٤ ٠٠٠**
تشغيل المركبات	
الصيانة / الوقود	١١٥ ٠٠٠
التأمين	٢٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٣٥ ٠٠٠**
المعدات	
معدات الاتصالات	٣٠ ٠٠٠
المركبات	٥٤ ٠٠٠
معدات الحواسيب	٦٤ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١١٨ ٠٠٠**
البنود غير الغذائية	
مواد البناء (الطرق، والري، والبرك)	٥٦٠ ٠٠٠
البذور	٢٠ ٠٠٠
الأدوات اليدوية، والمعاول، والفؤوس	١٥ ٠٠٠
المعدات الصغيرة (المدجات اليدوية، والبكرات)	٦٠ ٠٠٠
الإشراف الفني	٦٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧٢٠ ٠٠٠**
المجموع	**٤ ٩٥٩ ٠٠٠**

الملحق الثالث

الاحتياجات من الأغذية بحسب النشاط

الأنشطة	عدد الأسر	عدد المستفيدين مباشرة	متطلبات الأغذية: الأرز	الأسماك	الزيت	الملح	نصيب الأرز (في المائة)
أنشطة إعادة تأهيل الجماعات المحلية وإنعاشها							
السكان المستفيدون من عملية الطوارئ	٣٦ ٠٠٠	١٨٧ ٢٠٠	١٢ ٥٠٠	٢١٠	٤٢٠	١٢٤	٣٦
مناطق المصالحة	١٠ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٨٤	١٦٧	٤٩	١٤
مناطق انعدام الأمن الغذائي المزمن	٦٠ ٠٠٠	٣١٢ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠	٢٠٥	٤١١	١٢١	٣٦
سيجري على مستوى المجتمعات المحلية اختيار الأنشطة من القائمة التالية:							
إصلاح الطرق الريفية وصيانتها							
منشآت التحكم في المياه وتنميتها (البرك، والآبار، والسدود الترابية ...)							
تهيئة الأراضي الزراعية							
الرقع الحرجية القروية							
مخططات الائتمان الريفي							
المحاصيل البديلة / تقديم الدعم للأنشطة المدرة للدخل / تدريب الجماعات المحلية							
بناء المرافق العامة للجماعات المحلية (بناء المدارس، والمراحيض، ...)							
المجموع الفرعي لإعادة التأهيل	**١٠٦ ٠٠٠**	**٥٥١ ٢٠٠**	**٣٠ ٠٠٠**	**٤٩٩**	**٩٩٩**	**٢٩٤**	**٨٦**
تحسين نوعية الحياة							
تقديم الدعم للقطاع الاجتماعي العام							
الرعاية الصحية							

الاحتياجات من الأغذية بحسب النشاط

الأنشطة	عدد الأسر	عدد المستفيدين مباشرة	متطلبات الأغذية				
			الأرز	الأسماك	الزيت	الملح	نصيب الأرز (في المائة)
مرضى السل قيد العلاج		٢١ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٢٠	١٢٠	٢٠	
المباعدة بين فترات الولادة / الرعاية الصحية للجماعات المحلية		٥٠٠	٥٠				
الفئات الضعيفة		١٥ ٠٠٠	٧٥٠	٥٣	٥٣	٨	
المجموع الفرعي		**٣٦ ٥٠٠**	**٢ ٨٠٠**	**١٧٣**	**١٧٣**	**٢٨**	**٨**
تنمية الموارد البشرية							
محو أمية الكبار على نطاق واسع		١ ٥٠٠	٨٠				
التدريب المهني (المهارات)		٨ ٠٠٠	٣٢٠	١٩	١٩		
صون التراث الثقافي		٢ ٥٠٠	٣٠٠	٦	١٢		
المجموع الفرعي		**١٢ ٠٠٠**	**٧٠٠**	**٢٥**	**٣١**		**٢**
المجموع لتحسين نوعية الحياة		**٤٨ ٥٠٠**	**٣ ٥٠٠**	**١٩٨**	**٢٠٤**	**٢٨**	**١٠**
الطوارئ القصيرة الأجل							
عمليات الطوارئ والإغاثة القصيرة الأجل	١٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠	١٢٠	١٨٠	٣٠	
المجموع الفرعي للطوارئ	**١٠ ٠٠٠**	**٥٠ ٠٠٠**	**١ ٥٠٠**	**١٢٠**	**١٨٠**	**٣٠**	**٤**
المجموع الكلي للسنة الواحدة		**٦٤٩ ٧٠٠**	**٣٥ ٠٠٠**	**٨١٦**	**١ ٣٨٣**	**٣٥٢**	**١٠٠**
المجموع الكلي لفترة العامين		**١ ٢٩٩ ٤٠٠**	**٧٠ ٠٠٠**	**١ ٦٣٤**	**٢ ٧٦٦**	**٧٠٤**	